لاستيعاب الهجرة ، ومن اجل تحقيق مشاريع الاسكان والاعمار . وعهدت الحكومة البريطانية بهذه المهمة الى السير جون هوب سمبسون الذي وصل الى فلسطين في أيار ١٩٣٠ ، ووضع التقرير المطلوب ، الذي رفعه الى وزارة المستعمرات في آب ١٩٣٠ .

تعرض سمبسون في تقريره الى مساحة فلسطين وتربتها وزراعتها ومساحة الاراضي القابلة للزراعة ، وكذلك الى مساحة الاراضي التي يملكها كل من اليهود والعرب ، ونظام ملكية الاراضي ونتائج الاستعمار اليهودي للاراضي العربية ، واثر هذا الاستعمار في حياة ووضعية الفلاح الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك مدى التأثير الحاصل نتيجة السياسة البريطانية تجاهه .

ويرى سمبسون ان مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في فلسطين تبلغ حوالى ٦,٥٤٤,٠٠٠ دونم ، يملك اليهود منها ما يقارب المليون دونم ، والباقي يملكه العرب . وعلى ذلك ، فان تلك المساحة المملوكة من العرب ، لو قسمت فيما بينهم لما زاد نصيب العائلة الواحدة عن ٩٠ دونما ، علما بأن ما تحتاجه عائلة الفلاح للقيام بأودها في المستوى اللائق هو ١٢٠ دونما من الاراضي ، حسبما تبين من الدراسات الموضوعة بهذا الشأن . ولكي يتسنى رفع حالة الفلاحين بهذا المعدل ، فان المطلوب هو ما يقرب من ٨ ملايين دونم من الارض . وعليه ، فان حالة اراضي فلسطين ليست قاصرة فقط عن استيعاب أية زيادة،ولكنها تطفح بما هو موجود فيها ، والحاجة ماسة الى اراض جديدة .

وعند حديثه عن حالة الفلاح العربي ، يجد أنها لم تتحسن كثيرا عما كانت عليه زمن الحكومة العثمانية . والسبب في ذلك أنه لم تتبع الاساليب الممكنة لتحسين الاراضي الزراعية التي يملكها العرب . ليس هذا فقط ، ولكن الاستمرار في نقص الاراضي التي يملكونها بانتقالها الى اليهود ، حيث وصل مجموع ما انتقل من ايديهم الى ما يقرب من مليون دونم حتى ذلك الوقت (١٩٣٠) ، في الوقت الذي يتزايدون فيه بشكل سريع ، يجعلهم بشكل دائم ومستمر بحاجة ماسة الى الاراضي المتوفرة للزراعة .

كما تعرض سمبسون لانواع الملكية المعروفة في فلسطين ، وكذلك لقوانين الاراضي التي وضعت زمن الادارة البريطانية ، ولا سيما قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ ، وكذلك قانون حماية مستأجري الاراضي الزراعية لسنة ١٩٢٩ الذي وضع بعد انتفاضة ١٩٢٩ . ويبين سمبسون في تقريره مدى عدم تأثير هذه القوانين ، وعدم فعاليتها في المحافظة على املاك الفلاحين . بل انه يرى أنها ادت ، بالاضافة الى قوانين اخرى ، الى افقار الفلاحين العرب ، وارغامهم على بيع اراضيهم لليهود بأثمان بخسة ، وان هذه القوانين لم تمنع الملاكين الكبار من بيع الاراضي التي في حيازتهم ، بل سهلت عليهم ذلك ، خصوصا لما جاء في القوانين الداعية الى تعويض المزارعين في مقابل تركهم الارض(٦٣) .

وذكر ان مساحة الاراضي التي يملكها الافراد تناقصت ، من جراء تلك الظروف ، تناقصا مطردا ، حيث ان بعض الاهالي العرب اضطروا الى بيع اراضيهم ، وفي حالات كثيرة فعلوا ذلك من اجل تسديد الديون المتراكمة عليهم ، او لدفع ضرائب الحكومة الزائدة ، او للحصول على ما يسد رمق حياة العائلة ، او لتضافر جميع هذه الظروف(٦٤) .